

E

الأمم المتحدة

THE ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WEST ASIA

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/2001/WG.1/20
11 January 2001
ORIGINAL: ARABIC

الجَلْس



الاقتصادي والاجتماعي

LIBRARY & DOCUMENTATION CENTER

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء لاستعراض السياسات
الصناعية الرامية إلى زيادة الإنتاجية والقدرة
التنافسية في السياق العالمي
عمان، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

الفرص والتحديات أمام قطاع الصناعة في اتفاقيات التجارة الدولية

إعداد
محسن هلال

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

01-0036

المحتويات

الصفحة

- ٥ - الجزء الأول - العلاقة بين قطاع الصناعة واتفاقيات التجارة الدولية

١٠ - الجزء الثاني - الحقوق والالتزامات في اتفاقيتي الحواجز الفنية للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية

١٢ - أولاً - اتفاق الحواجز الفنية للتجارة

٢١ - ثانياً - اتفاقية الصحة والصحة النباتية

٢٤ - ثالثاً - علاقة الاتفاقيتين بدستور (قانون) الغذاء

٢٦ - رابعاً - خلاصة

٢٨ - الجزء الثالث - حماية الإنتاج المحلي في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

٣٠ - أولاً - الحماية بالوسائل التعرifية

٣٣ - ثانياً - الحماية بالوسائل غير التعرifية

٣٩ - ثالثاً - التجارة في الخدمات

تمثل اتفاقات التجارة الدولية (منظمة التجارة العالمية) محور أساسي في التحديات والفرص المتاحة أمام قطاع الصناعة وخاصة للدول النامية. وقد تعددت الاجتهادات والأراء حول آثار اتفاقات التجارة العالمية؛ رأي يرى أنها تحدي أمام الصناعة الوطنية قد يعرضها لرياح عاتية من المنافسة القوية يصعب عليها أن تصمد أمامه، ورأي آخر يرى الجانب الآخر من الفرص المتاحة نتيجة خفض التعرفة الجمركية وتخفيف وإزالة القيود غير الجمركية مما يتاح للمنتجات الصناعية فرصاً للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وبين هذين الرأيين رأي ثالث يجمع بين الأول والثاني حيث يرى الجانبان معاً بما تمثله الاتفاقيات من تحديات تتمثل في الالتزامات الواردة بالاتفاقات، وعلى الجانب الآخر من فرص النفاذ إلى الأسواق تتمثل في الحقوق التي تتيحها الاتفاقيات.

وتهدف هذه الورقة إلى هدفين رئисيين:

الأول، إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لموضوع علاقة قطاع الصناعة باتفاقات التجارة الدولية ، حيث أن هناك علاقة تشابكية مباشرة وغير مباشرة بالعديد من تلك الاتفاقيات.

الثاني، تحليل بعض أهم اتفاقات التجارة ذات العلاقة بقطاع الصناعة واستعراض الحقوق والالتزامات الواردة بالاتفاقيات وتأثيرها على المجتمع الصناعي.

ويعتبر قطاع الصناعة في مقدمة الصناعات الاقتصادية والإنتاجية التي تتأثر باتفاقات التجارة الدولية ، وتحليل تلك الآثار يحتاج إلى عدة دراسات قطاعية وتحليلية بهدف تعظيم الفرص المتاحة، وتلافي أي سلبيات ناتجة عنها. وكذلك إلقاء الضوء حول أهم التشريعات وتطوير الأجهزة الحكومية وغير الحكومية للتعامل مع الالتزامات والحقوق الواردة باتفاقات التجارة العالمية.

إن تحليل الآثار والفرص والتحديات الناتجة عن اتفاقات التجارة الدولية على قطاع الصناعة في دراسة واحدة أمر شاق ويحتاج إلى عدة دراسات، ويرجع ذلك إلى تعدد قطاعات الصناعة وطبيعته الخاصة في التجارة الدولية؛ قطاع المنسوجات والملابس له أهمية خاصة بالنسبة للكثير من الدول النامية والغربية واتسمت تجارته الدولية في إطار اتفاقية الألياف المتعددة بحق تقييد كمياته عند حدوث ضرر للصناعة الوطنية، مع ارتفاع نسبة التعرفة الجمركية على منتجاته مقارنة بقطاعات صناعية أخرى، وقد تم معالجة هذا القطاع في اتفاق خاص ضمن اتفاقات التجارة الدولية يهدف إلى تطبيق

قواعد الجات على هذا القطاع مع إلغاء القيود الكمية تدريجيا خلال فترة انتقالية لمدة عشر سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٥.

وعلى الجانب الآخر فإن اتفاق الإغراق ورسوم مكافحته من الاتفاques الأفقية التي تطبق على كافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية بما في ذلك قطاع الصناعة... وهكذا فإن كل اتفاقية لها طبيعتها وغطاؤها الخاص ومع تعدد قطاعات الصناعة جاء في **الجزء الأول** من هذه الورقة معالجة موضوع العلاقة بين قطاع الصناعة واتفاques التجارة الدولية، بهدف إلقاء نظرة عامة عن العلاقة التشابكية بينهما وبالرغم من أنها لا تحمل أكثر من رؤوس الموضوعات دون الدخول في تحليلات إنما أهميتها ترجع إلى إلقاء الضوء بشكل عام ويمكن أن تكون أساس لدراسات مستقبلية أكثر تخصصا على قطاع معين بذاته، أو اتفاقية بعضها من اتفاques التجارة العالمية... ويتناول **الجزء الثاني** تحليلا للحقوق والالتزامات في اتفاقيتي الحواجز الفنية للتجارة أو تدابير الصحة والصحة النباتية حيث أن قضية المعايير والمواصفات تحتل أهمية أولى من قطاع الصناعة سواء كانت في الإنتاج من أجل التصدير في الأسواق العالمية التي تطبق تلك المعايير والمواصفات أو عند استيراد السلع الأجنبية بما فيها المواد الخام والنصف مصنعة التي تؤثر بشكل مباشر على مواصفات المنتج النهائي. أما **الجزء الثالث** فإنه يعالج موضوع حماية الإنتاج المحلي في ظل اتفاques التجارة العالمية سواء بالأساليب التعريفية أو غير التعريفية، وهو مجال هام لإطلاع رجال الأعمال ومتخذي القرارات على المستوى الحكومي لتعظيم الجوانب الإيجابية وممارسة الحقوق في ظل اتفاques التجارة العالمية...

الجزء الأول – العلاقة بين قطاع الصناعة

واتفاقيات التجارة الدولية

إن تحديد العلاقة التشابكية ورؤوس الموضوعات التي نرى أهميتها أبعادها على قطاع الصناعة تعتبر نقطة البداية للتعرف على الالتزامات والحقوق للاتفاقيات المختلفة وأثارها على قطاع الصناعة مما يتطلب من رجال الأعمال والمسؤولين عن القرارات في الجهاز الحكومي من اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف تربية القطاع الصناعي، والقطاعات التي تتواجد فيها الميزة النسبية وإمكانات نمو الصادرات الوطنية وفتح الأسواق المناسبة لها. وعلى الجانب الآخر فإن إيضاح تلك العلاقة التشابكية بين قطاع الصناعة واتفاقيات التجارة الدولية قد يستدعي إعداد دراسة أو مجموعة من الدراسات في الجوانب والقطاعات المختلفة لتلك العلاقة. وفيما يلي استعراض موجز لاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي لها علاقة بقطاع الصناعة.

١- اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية؛

٢- مجموعة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع:

(أ) اتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، والثبات الجمركي؛

(ب) اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية؛

(ج) اتفاقية الإغراق وإجراءات مكافحته؛

(د) اتفاق الحواجز الفنية للتجارة؛

(ه) اتفاق القيود الصحية والصحة النباتية؛

(و) اتفاقيات أخرى.

٣- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPs؛

٤- اتفاقية الجوانب التجارية لقيود الاستثمار TRIMs؛

٥- اتفاقية المشتريات الحكومية، والمفاوضات حول شفافية إجراءات المشتريات الحكومية؛

٦- إجراءات تسوية المنازعات؛

-٧ المفاوضات المستقبلية ومن بينها التخفيضات والتبسيط الجمركي للسلع الصناعية، التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والتجارة والبيئة، وغيرها؟

-٨ التفاصيل الخاصة بالمجتمعات الإقليمية.

وذلك بالإضافة إلى العلاقة غير المباشرة بين قطاع الصناعة والخدمات وما ترتب على التوصل إلى أول اتفاقية متعددة الأطراف في مجال التجارة في الخدمات.

وفيما يلي بعض العناصر الهامة للعلاقة بين الاتفاques المشار إليها ومدى تطبيقها على قطاع الصناعة... ومن الأهمية التأكيد أن التفصيل التالي ليس بياناً حصرياً، وإنما يتناول فقط أهم النقاط الأساسية في العلاقة بين تلك الاتفاques وقطاع الصناعة:-

-١ تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في مقدمتها تتميم التجارة الدولية، ومراعاة تحقيق مصالح الأطراف المختلفة من أعضاء المنظمة، كما تنص بنودها على تشجيع الأطراف بإثارة الموضوعات التي تهتم بها في تجارتها الدولية باعتبار أن منظمة التجارة العالمية محفل مفاوضات التجارة الدولية حيث المجال يتسع لإثارة وإدراج كافة قضايا التجارة الدولية وفي مقدمتها قضايا القطاع الصناعي والتي تحتل المرتبة الأولى في قضايا تحرير التجارة العالمية.

-٢ إن الهدف الأساس لاتفاقية الجات (١٩٤٧) وبعد تطويرها في إطار قيام منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) هو النفاذ إلى الأسواق، ويتحقق هذا الهدف التقليدي للجات عن طريق تخفيض وتبسيط التعرفة الجمركية، والتخفيف أو الإلغاء للقيود غير الجمركية، وقد حققت جولات المفاوضات الثمانية التي عقدت خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٥ إنجازاً كبيراً في المجالين، حيث انخفضت مستوى التعريفات الجمركية وخاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية بشكل ملحوظ في كل جولة من الجولات التالية للمفاوضات، ومن ناحية أخرى فإن كثير من القيود غير الجمركية تم معالجتها والتخفيف من آثارها على التجارة الدولية خاصة في القطاع الصناعي ومع ذلك فإن المجال ما زال مفتوحاً أمام مزيد من التخفيضات والتبسيط الجمركي. وكذلك في مجال الإزالة التدريجية والإلغاء للقيود غير الجمركية.

-٣- تُحتل اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة TBT أهمية أولى في اعتماد المعايير والمقاييس للمنتجات الصناعية وغيرها بما يتمشى مع القواعد العامة من مبادئ الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية، واستخدام المعايير الدولية كلما كان ذلك ممكناً، ومناقشة المعايير من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية قبل إقرارها وتنفيذها...

كما أن اتفاق الصحة والصحة النباتية يغطي بعض السلع الغذائية وغيرها ذات الصلة بصحة الإنسان والحيوان والنبات وبما له من علاقة مباشرة وغير مباشرة بالقطاع الصناعي كالمواد الصيدلية، ومواد التجميل، والمبيدات بالإضافة إلى بعض الصناعات الغذائية، ويكمّل هذا الاتفاق الطبيعة الخاصة لبعض السلع التي تحتاج إلى بعض المرونة مما هو وارد باتفاق الحواجز الفنية للتجارة.

-٤- قواعد المنافسة العادلة: تعتبر إجراءات الإغراء ومكافحته، والدعم والرسوم التعويضية تصحيح في اتجاه قواعد المنافسة العادلة التي لا تسمح بالمارسات التي تشوّه تلك المنافسة في قواعد التجارة الدولية سواء كانت من جانب الحكومات في حالة الدعم، أو في حالة السياسات التي تقوم بها الشركات المصدرة في حالة الإغراق، حيث عالجت القواعد تلك الممارسات في حق الدولة العضو بفرض رسوم مكافحة الإغراق، أو الرسوم التعويضية في حالة ثبوت الدعم ولكلتا الاتفاقيتين أهمية بالغة لقطاع الصناعة.

-٥- كما أن أهداف ونصوص اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMs والتي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي تهم القطاع الصناعي بالدرجة الأولى وذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية (خاصة الصناعة التجمعية) حيث تحظر القيود التي تفرض على استخدام المكونات المحلية، أو تضع شروطاً خاصة بضمان تحقيق أهداف معينة في التصدير... وتهتم تلك الاتفاقية المشروعات الصناعية التي تقوم برأس المال أجنبي أو في شكل مشروعات مشتركة... وفي الواقع فإن تلك الاتفاقية تأتي لتأكيد المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات.

-٦- بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات الأساسية في مجال السلع وهي:

- (أ) اتفاق الفحص قبل الشحن
- (ب) اتفاق قواعد المنشأ
- (ج) اتفاق التثمين الجمركي

(د) اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد

(هـ) اتفاق الوقاية

حيث أن اتفاق الفحص قبل الشحن ينظم حقوق المستوردين والمصدرين في حالة اتفاق الطرفين على أن يتم فحص السلع المستوردة قبل شحنها من ميناء التصدير للتأكد من أنها مطابقة للعقد.

واتفاق قواعد المنشأ يسعى لوضع القواعد المنظمة لتحديد منشأ السلع المستوردة حتى يمكن تطبيق التعرفة الجمركية المستحقة عليها. وتجري محاولات في إطار منظمة التجارة العالمية وبالتعاون مع جهات دولية أخرى ذات العلاقة بالجمارك نحو تنسيق ومحاولة توحيد قواعد المنشأ.

كما أن اتفاق التثمين الجمركي يهدف إلى وضع قواعد متفق عليها في كيفية تثمين السلع المستوردة للأغراض الجمركية لأهميتها في استقرار النفاذ إلى الأسواق ولتأكيد أهمية تثبيت التعرفة الجمركية.

أما اتفاق تراخيص الاستيراد فإنه يهدف إلى عدم وجود عوائق غير ضرورية للتجارة، وإن لا تحول سلطة إصدار التراخيص إلى التحكم أو التقليل من فرص النفاذ إلى الأسواق.

وبالرغم من أن اتفاق الوقاية ذو طابع عام حول تدفق الواردات بما يضر بالصناعات الوطنية القائمة فإنه يعتبر صمام أمان خاصه عند العجز في ميزان المدفوعات.

وبهذا تشكل هذه الاتفاقيات قواعد أساسية في إطار منظمة التجارة العالمية لها تأثير مباشر على قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الإنتاجية والتصديرية الأخرى.

-7- تعتبر اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS مجالاً هاماً تم التوصل إليه في جولة أوروغواي لأول مرة حيث أن مشمول الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية ويمتد إلى براءات الاختراع والإنتاج وفقاً لتراخيص من شركات أجنبية، والعلامات التجارية بالإضافة إلى مجالات أخرى... فإن التزامات الاتفاقية لها تأثير مباشر على قطاع الصناعة.

- ٨ عالجت حزمة اتفاقيات جولة أوروغواي موضوع التجارة في المنسوجات والملابس – وهي صناعة تهم كثير من الدول النامية وال العربية – في اتفاق خاص يهدف إلى التخلص التدريجي من نظام القيود الكمية التي تفرضها بعض الدول – على مدى عشر سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٥ – بالإضافة إلى تخفيضات في التعرفة الجمركية وتنشيطها على مدى الفترة الانتقالية.
- ٩ تتضمن الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروغواي بالإضافة إلى الاتفاقيات، تفاصيل خاص بتسوية المنازعات يحسن من النظام الذي كان قائما في اتفاقية الجات (١٩٤٧) والذي يسمح بمرحلتين لتسوية المنازعات بعد استحداث نظام الاستئناف، كما أضاف إمكانية اتخاذ إجراءات انتقامية في حالة عدم تنفيذ الأحكام، ويحظى قطاع الصناعة بمعظم الحالات التي تعرض في آلية تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.
- ١٠ إن ما تم التوصل إليه في اتفاقيتي الخدمات والزراعة لهما أثر غير مباشر على قطاع الصناعة؛ حيث أن اتفاقية الخدمات وما تهدف إليه من تحرير الخدمات القابلة للتجارة الدولية خاصة في مجالات الخدمات المصرفية، والاتصالات، والاستشارات الصناعية، والنقل وغيرها لها أثر كبير في تنمية قطاع الصناعة بشكل مباشر وغير مباشر. ومن ناحية أخرى فإن اتفاق الزراعة وما تم التوصل إليه من تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق في تجارة السلع الزراعية بتخفيض الدعم بأشكاله المختلفة، وتخفيض وتنشيط التعرفة الجمركية له أثر مباشر في الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية والتي تعتبر المادة الخام والنصف مصنعة للصناعات الغذائية.

الجزء الثاني – الحقوق والالتزامات في اتفاقيتي الحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية

تقوم الحكومات المختلفة بوضع أنظمة وقواعد إلزامية تتبعها الصناعة لأسباب صحية أو بيئية ولأسباب أخرى، كما تقوم بعض الحكومات بوضع معايير غير إلزامية لتسهيل استخدام السلع إذ أنه في حالة غياب تلك المعايير يكون على المنتجين تصحيح إنتاجهم ليتلاءم مع احتياجات المستهلكين، وهذه العملية مرهقة ومكلفة. ومن ناحية أخرى فإن معايير السلع التي تلقى قبولًا على نطاق واسع تمكن من استخدام تصاميم وألات وأدوات ودخلات مماثلة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق الجودة وهي تساعد المستهلكين أيضًا الذين يكون لديهم ثقة أكبر عن شراء السلع التي تم إنتاجها وفقاً لمعايير محددة.

ومع ذلك فإن هذه الأنظمة والمعايير ربما تشكل في بعض الأحيان حواجز أمام التجارة الدولية، ولهذا تم وضع القواعد الدولية في اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة التي كانت أحد نتائج جولة طوكيو (١٩٧٠) في إطار اتفاقية الجات، وتم تطوير تلك القواعد وفقاً للخبرة التي اكتسبت من تطبيقها وأصبح الاتفاق أحد الاتفاقيات الإلزامية في إطار منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر الالتزامات والحقوق في نصوص اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة وجهان لعملة واحدة؛ بمعنى أن التزامات الدولة (من ناحية المضمون) عبارة عن حقوق لها لدى باقي الأطراف أعضاء منظمة التجارة العالمية... والعكس صحيح.

تطبق القواعد والأحكام الواردة بالاتفاقية على كافة السلع الصناعية والزراعية، وتخضع السلع المستوردة لمبادئ الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية وتشجع الدول على استخدام المعايير الدولية، كلما كان ذلك ممكناً، مع نشر الأنظمة واللوائح وحق الدول أعضاء منظمة التجارة في مناقشتها للتأكد من أنها لا تمثل حواجز فنية للتجارة، كما يتعين على كل دولة أن تحدد مركز اتصال محدد مع منظمة التجارة العالمية لتسهيل تقديم والحصول على المعلومات الفنية والتفصيلية ذات العلاقة بالاتفاق.

يعكس الحجم الكبير لعدد حالات تسوية المنازعات التي تعرض على جهاز تسوية المنازعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير على أهمية هذه الاتفاق من بين اتفاقيات التجارة الدولية. كما أن هذا

الاتفاق يقع في أولوية الاتفاques التي يهتم بها رجال الأعمال عند إنتاجهم للسلعة وتصديرها - وأيضا للمستوردين للسلع الأجنبية من الخارج.

وتتناول هذه الورقة استعراض لاتفاقية الحاجز الفنية للتجارة Technical Barriers to Trade (TBT) والتي تضمنتها الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروبي (مراكش ١٩٩٤)، مع الإشارة إلى اتفاقية الصحة والصحة النباتية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، وغيرها من الاتفاques والمعايير الدولية المتعلقة بالصناعات الغذائية حيث تتناول الورقة الموضوعات الرئيسية التالية:

أولاً - اتفاق الحاجز الفنية للتجارة

- مشمول الاتفاقية
- مصطلحات الاتفاق
- اللوائح والأنظمة الفنية
- الإرشادات الخاصة بالمعايير في مدونة السلوك الجيد
- المرونة الممنوعة للدول النامية
- الأحكام الأخرى لاتفاقية

ثانياً - اتفاقية الصحة والصحة النباتية

- المبادئ والأسس
- نقاط الخلاف الرئيسية بين الاتفاقيتين

ثالثاً - علاقة اتفاقيتي الحاجز الفنية للتجارة والصحة، والصحة النباتية بـدستور (قانون) الغذاء

رابعاً - خلاصة

أولاً - اتفاق الحواجز الفنية للتجارة

T.B.T.

يعتبر اتفاق الحواجز الفنية للتجارة من بين أحد أهم الاتفاقيات في حزمة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو تعديل وتحسين للاتفاق السابق الذي يحمل نفس الاسم في إطار جولة طوكيو في ظل اتفاقية الجات والذي كان تطبيقه اختيارياً وفقاً لرغبة الدول الأعضاء، إلا أنه أصبح إلزامياً - ضمن اتفاقيات الإلزامية - لكل أعضاء منظمة التجارة العالمية.

يتمثل هذا الاتفاق في أن لا تكون المعايير القطرية أو الإقليمية معوقات فنية غير مبررة للتجارة. ويغطي الاتفاق أنواع السلع المختلفة بما فيها السلع الاستهلاكية، وأي معايير قائمة بما في ذلك متطلبات الجودة للأغذية ومنتجات الصناعة الغذائية، ويغطي اتفاق الحواجز الفنية للتجارة إجراءات لحماية المستهلك من الغش والاحتيال الاقتصادي، وهي تقرر أنه يجب أن يكون لكل المعايير الفنية للتجارة هدف مشروع، وأن أثر أو تكلفة تطبيق المعيار يجب أن يكون متناسباً مع الهدف من المعيار... وهي تقرر أن تتبع المعايير الأقل تقييداً للتجارة.

يشجع الاتفاق الدول الأعضاء على استخدام المعايير الدولية كلياً أو جزئياً في حالة وجودها، باستثناء الحالات التي يكون فيها المعيار الدولي غير قابل للتطبيق لأسباب موضوعية ولهذا فإن اتفاق الحواجز الفنية للتجارة يأخذ بإمكانية موافقة المعايير الدولية بشرط ألا تشكل حواجز غير ضرورية على التجارة.

مشمول الاتفاقية

يطبق اتفاق الحواجز الفنية للتجارة بحيث يشمل ما يلي:

- تغطية شاملة للمنتجات الصناعية والزراعية؛
- تستثنى المعايير التي ت redundها الجهات الحكومية لمشتريات تتعلق باستخدام تلك الجهات (تطبق قواعد اتفاق المشتريات الحكومية)؛
- لا تسرى على إجراءات الصحة والصحة النباتية (تطبق قواعد اتفاق الصحة والصحة النباتية)؛
- تضمنت الاتفاقية في الملحق تعريف المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية.

وهي تلك المصطلحات المتعلقة باللوائح التنظيمية، والمعايير، وإجراءات تقييم المطابقة، ومن الأهمية تفهم تلك المصطلحات كجزء أساسي من الاتفاقية.

• الأنظمة واللوائح الفنية

وهي تتكون من مجموعة من الأحكام التي تتضمن:

- (١) مواصفات السلع؛
- (٢) العمليات وطرق الإنتاج؛
- (٣) الأحكام الإدارية المطبقة التي تكون المطابقة لها إلزامية.

ويمكن أن تشمل تلك الأنظمة المصطلحات الفنية، والرموز، والتغليف، ووضع العلامات، ومتطلبات التسمية التي تطبق على السلعة، وعملية أو طريقة الإنتاج.

وعلى سبيل المثال في الصناعات الغذائية يفترض أن معايير النظافة في المصنع غير كافية، أو قد يستخدم مواد كيماوية خطيرة بما يؤثر على جودة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن الدخان الناتج من المصنع يساهم في تلوث البيئة المحيط ولا يؤثر على جودة أو مواصفات السلع الغذائية التي ينتجها... في هذا الحال يمكن وضع أنظمة وإجراءات تحدد مستوى النظافة المطلوبة للإنتاج وتحديد المواد الكيماوية المستخدمة في عملية التصنيع، ولا يتعدى ذلك بالنسبة للمواد المنبعثة من المدخنة.

• المعايير

وهي التي تصنعها هيئات متخصصة معترف بها في مجالات مختلفة (المنظمة الدولية للتوكيد القياسي، اللجنة الدولية للكهرباء، ...الخ) وتتضمن المواصفات الخاصة بالمنتجات وطرق الإنتاج المرتبطة بها وربما تتضمن المصطلحات والرموز ومتطلبات التعبئة والتغليف ووضع العلامات المميزة واسم السلعة المنتجة. ولذلك المعايير أهمية في أن السلع التي تتوافق معها تطمئن المستهلك لجودتها ومواصفاتها وتلقى قبولاً أكبر رغم أن هذه المعايير قد تكون غير إلزامية.

إجراءات تقييم التوافق (المطابقة)

•

وهي الإجراءات التي تستخدم - بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد الوفاء بالمتطلبات ذات الصلة للقواعد الفنية والمقاييس، وتشمل إجراءات تقييم المطابقة إجراءات الحصول على العينات، الاختبار، الفحص، تقييم المطابقة، التسجيل، الاعتماد، والإقرار.

اللوائح والأنظمة الفنية:

تصدر اللوائح والأنظمة الفنية كل من أجهزة الحكومة المركزية، وال محليات، والمنظمات غير الحكومية.

تتضمن الاتفاقية بيان توضيحي بالأهداف المنشورة التي يمكن أن تصدرها أجهزة الحكومة المركزية والتي تبرر إعداد وتبني أو تطبيق الأنظمة الفنية بما فيها:

١. متطلبات الأمن القومي؛
٢. مكافحة الممارسات التجارية غير المنشورة؛
٣. حماية صحة وحياة الإنسان، والحيوان، والنبات؛
٤. حماية البيئة.

مع المرونة في إضافة أهداف أخرى لم تحدد الاتفاقية الأسس ومعايير الخاصة بها، ويشترط الاتفاق على الدول الأعضاء أن تتطابق اللوائح الفنية مع الشروط الأساسية والمحددة التالية:

(١) مبدأ الدولة الأكثر رعاية MFN

بما لا يسمح بالتمييز بين السلع المستوردة وفقاً لمصادرها، ويعني ذلك أنه لا يجوز تطبيق إجراء محدد على السلع المستوردة من بلد عضو لا يكون مطبقاً على السلع المماثلة المستوردة من بلدان أخرى.

تُخضع السلع المستوردة لمبدأ المعاملة الوطنية أي أن هذه السلع تمنح معاملة لا تقل أفضليّة عن السلعة المماثلة من المنشأ الوطني، وبمعنى عدم جواز إخضاع السلع المستوردة إلى إجراءات أو مواصفات أكثر تعقيداً لما هو مطلوب تطبيقه على السلع المماثلة للإنتاج الوطني.

(٣) يجب ألا تؤدي صياغتها وتطبيقها إلى نشوء حواجز غير ضرورية للتجارة الدولية. ولم تحدد الاتفاقية تعريف دقيق لمعنى تلك العقبات غير الضرورية للتجارة، إلا أنها تضمنت بعض المؤشرات في هذا الشأن:

- أن لا تتنص الأنظمة الفنية على شروط مقيدة للتجارة أكثر مما هو ضروري لتحقيق هدف مشروع، بمعنى الاهتمام ببذل جهد واهتمام بحصر التأثيرات التي تقييد التجارة إلى الحد الأدنى الضروري.
- الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية والمخاطر التي تنتج عن عدم وجود مثل هذه الأنظمة.
- الاستناد إلى تقييم المخاطر بطريقة معقولة بما في ذلك المعلومات الفنية والعملية المتاحة، وتكنولوجيا الإنتاج المرتبط بها، والاستخدامات النهائية للسلعة المنتجة.

واستناداً لتلك المؤشرات فإن التنظيم الفني يعتبر أنه ترتب في خلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية ما دام هناك تدبير آخر متاح يحقق الأهداف المنشودة، ولا يعوق التجارة الدولية، أو يعيقها بدرجة أقل.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن هناك مجال واسع لاختلاف الآراء في موضوع العقبات غير الضرورية والتي وردت بالاتفاقية في عدة عبارات "المعيقات غير الضرورية للتجارة" والإجراءات "الأكثر تقييداً للتجارة" و"الأقل تقييداً للتجارة"... ومع صعوبة وضع تعريف محدد وقاطع لتلك العبارات فإن الحالات العملية التي ت تعرض على جهاز تسوية المنازعات يمكن أن تساعد في وضع تلك المصطلحات في الشكل التطبيقي للسلع المختلفة.

(٤) يجب أن تستند الموصفات الفنية إلى معلومات وأدلة علمية

ويتضمن الاتفاق المعايير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من الجهات الحكومية المصدرة للوائح الفنية وذلك لضمان عدم خلق حواجز غير مناسبة للتجارة ومن بينها ما يلي:

(أ) استخدام المعايير الدولية:

إن أحد أهم وسائل تحقيق هدف عدم خلق حواجز أمام التجارة هو إعداد اللوائح الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، وتلزم الاتفاقية أعضاء منظمة التجارة العالمية باستخدام المعايير الدولية - إن وجدت - كأساس إعداد أنظمتها ولوائحها الفنية، وهناك استثناءات في تلك القاعدة حيث تسمح للدول بالخروج عن تلك المعايير الدولية في الحالات التي لا تكون فيها فعالة، أو غير ملائمة نتيجة لعوامل مناخية أو جغرافية أساسية أو مشاكل تكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تنسيق اللوائح الفنية على أسس عالمية فقد اشترطت منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء المشاركة الإيجابية الفعالة في الهيئات الدولية المختصة في إعداد المعايير الدولية.

ولتشجيع الدول الأعضاء على استخدام المعايير الدولية والتي يفترض بأنها لا تخلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة إذا كانت تستند على معايير دولية، وتهدف إلى تحقيق أحد الأهداف المشروعة التي سبق الإشارة إليها.

(ب) نشر الأنظمة واللوائح وحق إبداء الملاحظات عليها:

تضمن الاتفاق قواعد يتعين على العضو الذي يريد إعداد أنظمة ولوائح فنية إلزامية لا تستند إلى المعايير الدولية القائمة، حيث يجب أن يتم إبلاغ سكرتارية منظمة التجارة العالمية بذلك اللوائح أو الأنظمة لنشرها على الدول الأعضاء، مع إعطاء مهلة كافية لدراسة ومناقشة تلك اللوائح قبل تطبيقها.

ويستثنى من هذه القاعدة الظروف الاستثنائية التي قد تنشأ فيها مشاكل ذات أثر على السلامة أو الصحة، والأمن القومي، أو تهديد باحتمال ظهور تلك المشاكل،

وفي هذه الحالة يجوز الاستغناء عن الإشعار المسبق وما يتبعه من مناقشة وتعليق، على أن تخطر سكرتارية المنظمة بالتفاصيل التي تبلغها للدول الأعضاء الآخرين مع إفصاح المجال للتعليق والمناقشة بعد التطبيق حيث يمكن الأخذ بالتعليقات والمناقشات إذا كانت جوهرية.

قواعد منح شهادة المطابقة للمعايير: (ج)

يجوز للسلطات الوطنية أن تشرط عدم بيع المنتجات الخاضعة للمعايير الإلزامية إلا بعد الحصول على شهادة ضمان من معهد معترف به في البلد المستوردة تؤكد مطابقة المنتجات للمعايير... وحتى لا يتعرض الموردين الأجانب لمشاكل عند الحصول على شهادة الضمان للمطابقة فقد وضعت شروط على النحو التالي:

- ❖ أن يطبق مبدأ المعاملة الوطنية في إجراءات المطابقة بحيث يخضع الموردين الأجانب لنفس الإجراءات المطبقة على الموردين المحليين دون أي مفاضلة.
- ❖ وكذلك فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الموردين الأجانب بحيث تكون متساوية لتلك الرسوم على المنتجات المماثلة الوطنية.
- ❖ يراعى في الحصول على العينات بغرض الفحص المختار، أي مشقة على الموردين الأجانب.

الإرشادات الخاصة بالمعايير في مدونة السلوك الجيد

تضمن المرفق رقم ٣ - الملحق باتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، الإرشادات الخاصة بالمعايير في مدونة السلوك الجيد لإعداد واعتماد وتطبيق المعايير على النحو التالي:

- (١) الالتزام بقاعدة الدولة الأكثر رعاية، بما يقضي بعدم التمييز في المعاملة بين السلع المماثلة وفقاً لمصادر استيرادها.
- (٢) يطبق مبدأ المعاملة الوطنية، بحيث لا تقل المعاملة الممنوحة للسلعة المستوردة عن المعاملة التي تتم بها للسلع المماثلة الوطنية.

- (٣) يجب أن لا تخلق حواجز أو عقبات غير ضرورية أمام تدفق التجارة الدولية وأعطت توجيهات وإرشادات لوضع الأنظمة دون أن تصل إلى تعريف موضع ومحدد لصعوبة ذلك مع اختلاف أنواع السلع وتعدد أغراضها.
- (٤) تشجيع استخدام المعايير الدولية في حالة توافرها، إلا في حالات تكون فيها تلك المعايير غير مناسبة وذلك لعدم توافر مستوى من الحماية، أو بسبب عوامل جغرافية أو مناخية أو مشاكل تكنولوجية جوهرية.
- (٥) الإيعاز بمشاركة الهيئات الوطنية بشكل فعال في أعمال الهيئات الدولية لتوحيد المقاييس والمعايير خاصة في الحالات التي تتعلق بسلع ذات أهمية لتلك الهيئات الوطنية مع تفادي الازدواجية في عمل الهيئات الدولية أو في عمل الهيئات الوطنية.
- (٦) تقوم هيئة توحيد المقاييس والمعايير - مرة كل ٦ أشهر على الأقل - بإصدار نشرة توضيحية للمعايير التي اعتمتها خلال الفترة، وتتضمن برنامج العمل للمعايير التي تقوم بإعدادها في المستقبل إلى اختلاف المعايير الوطنية عن الدولية ذات الصلة.
- (٧) إتاحة مهلة لا تقل عن ٦٠ يوما لإبداء الملاحظات والتعليقات من باقي الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا يجوز اعتماد المعيار المقترن إلا بعد الاطلاع على التعليقات، وينشر المعيار فور اعتماده.
- (٨) تتيح هيئة توحيد المقاييس والمعايير فرصة كافية للهيئات الأخرى التي قبلت مدونة السلوك الجيد للتشاور حول سير العمل في المدونة.

المرونة الممنوحة للدول النامية:

منح الاتفاق اللجنة الخاصة بالحواجز الفنية للتجارة بعض التوجهات والاعتبارات لاستثناء الدول النامية من بعض الالتزامات، وتضع اللجنة في اعتبارها لتحقيق ذلك ما يلي:

- المشاكل الخاصة بإعداد وتطبيق الأنظمة الفنية والمعايير وإجراءات تقييم التوافق؛
- الاحتياجات التنموية والتجارية للدول النامية؛
- درجة التطور الفني للبلدان الأعضاء التي قد تؤثر على قدرتها بالوفاء كاملا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقية؛

كما أن هناك بعض الأحكام التي تسمح بالاعتبارات الخاصة للدول النامية ومن بين أهم تلك الأحكام:

- عند الإعداد وتطبيق الأنظمة الفنية والمعايير وإجراءات تقييم وإجراءات التوافق يجب على الأعضاء ضمان عدم خلق عوائق غير ضرورية أمام صادرات الدول النامية؛
- عدم توقع أن تقوم الدول النامية باستخدام المعايير الدولية كأساس تعتمد عليه في إعداد أنظمتها الفنية والمعايير وإجراءات تقييم التوافق؛
- تسهيل مشاركة الدول النامية في أعمال الهيئات الدولية للمعايير والمقاييس؛
- أهمية تقديم المساعدة الفنية لهذه الدول لكي تتمكن من الوفاء بالالتزامات الاتفاقية.

وتضمنت الأحكام الأخرى للاتفاقية بعض الالتزامات الأخرى لتسهيل تطبيق الاتفاقية بشكل فعال وبما يحقق أغراضها حيث نص على إنشاء لجنة معنية بتنفيذ الاتفاقية، والتزام الأعضاء بإنشاء نقط استعلام، وتتناولت أيضاً موضوع تسوية المنازعات على النحو التالي:

(١) اللجنة المعنية بالحواجز الفنية للتجارة:

تشأ اللجنة كإحدى لجان مجلس التجارة في السلع، وتضم ممثلين عن كافة الأعضاء وتقوم اللجنة بالمهام التي نصت عليها الاتفاقية وغيرها من المهام التي يوكلا إليها الأعضاء.

(٢) مراكز الاستعلامات:

يلتزم أعضاء منظمة التجارة بإنشاء مركز (نقطة) استعلام بهدف الرد على استفسارات الأعضاء الآخرين الراغبين في الاطلاع على المواقف والمعايير الوطنية بهدف النفاذ إلى الأسواق، ويوفر المركز الوثائق التي تصدرها الحكومة المركزية والهيئات المحلية وكذلك الهيئات الأخرى غير الحكومية المنوط لها تنفيذ أنظمة فنية.

ومن الأفضل أن يكون في كل دولة عضو مركز واحد للاستعلام، أما في حالة التعدد لأسباب إدارية أو قانونية فإنه يلزم قدر واضح من الشفافية عن اختصاص كل مركز وإبلاغ ذلك لسكرتارية منظمة التجارة العالمية وتعديله على الدول الأعضاء.

من المعلوم أن تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية تتم وفقاً لأحكام التفاهم الخاص بتسوية المنازعات ضمن الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروغواي (مراكش ١٩٩٤)، وفيما يتعلق بالقيود الفنية على التجارة يلجأ إلى جهاز تسوية المنازعات إذا اعتبر أحد الأعضاء أن مصالحه تضررت من طرف آخر وبصفة خاصة عند:

- إعداد الأنظمة والمعايير من قبل الحكومة المحلية والهيئات غير الحكومية؛
- اعتماد هيئات الحكم المحلي والهيئات غير الحكومية قواعد وأنظمة تتصل بتنفيذ التوافق؛
- اعتماد نظام دولي لتنفيذ التوافق والتقييد بالأنظمة الدولية والإقليمية.

وتنص الاتفاقية (مادة ١٤) على أن تقوم هيئة تسوية المنازعات بإنشاء فريق عمل فني لمساعدتها في المسائل ذات الطابع الفني وحدد (مرفق رقم ٢) بالاتفاقية قواعد تشكيل وعمل مجموعة الخبراء الفنيين.

ثانياً - اتفاق الصحة والصحة النباتية

SPS

تضمنت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات ١٩٤٧) القواعد العامة للتجارة الدولية، والتي استمرت بعد المفاوضات الأخيرة لجولة أوروغواي (١٩٩٤-٨٦) وتنصي القواعد اختصاراً إلى عدم التمييز بين المنتجات المستوردة من الدول المختلفة وقد أسس هذا المبدأ على أساس عدم التمييز، ومن ناحية أخرى نصت الاتفاقية على لا تتعرض لمعاملة أقل تفضيلاً من السلع المنتجة محلياً فيما يتعلق بأي قواعد أو إجراءات تؤثر على نفاذها في الأسواق وهو ما يعرف بمبدأ المعاملة الوطنية... إلا أن القواعد تضمنت استثناء هام وهو إمكانية اتخاذ إجراءات لحماية حياة الإنسان، والحيوان، والنبات ما دامت تلك الإجراءات تتبع مبدأ عدم التمييز، وأنها لا تتضمن فرض قيود غير مواعنة على التجارة... وبذلك يسمح للدول في إطار تلك الظروف فرض إجراءات تقيدية على السلع المستوردة أكثر من تلك المفروضة على السلع الوطنية.

تمكنت جولة طوكيو التي عقدت في إطار الجات من التوصل إلى اتفاق الحواجز الفنية للتجارة TBT ونظرًا لفشل تلك الجولة في معالجة موضوع التجارة في السلع الزراعية فلم يكن هناك مجال لبحث اتفاق فرعي يتمثل في إجراءات الصحة والصحة النباتية... إلا أنه خلال الأعمال التحضيرية لجولة أوروغواي نص الإعلان الوزاري الذي يحدد أهداف المفاوضات من هذا الموضوع على ما يلي: "يكون هدف المفاوضات هو إنجاز قدر أكبر من حرية التجارة في السلع الزراعية، ووضع إجراءات التي تؤثر على المجالات المتاحة للاستيراد، ومنافسة الصادرات وذلك عن طريق عدة وسائل من بينها، التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار على تجارة السلع الزراعية، التي تتسبب فيها العوائق والنظم ذات العلاقة بصحة الحيوان والنبات مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الدولية المتخصصة".

وخلال المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف تم التوصل إلى اتفاق الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية (S.P.S.) Agreement on Application of Sanitary and Phytosanitary Measures وذلك خلال جولة أوروغواي وتضمنت الوثيقة الختامية لأعمال المفاوضات (مراكش ١٩٩٤) نص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن ضمن مجموعة اتفاقيات التجارة الدولية والتي تشكل التزاماً (كحزمة واحدة) لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

أسس الاتفاق ومبادئه:

يتضمن الاتفاق حقوق والالتزامات الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يرغبون في اتخاذ إجراءات تقييد الواردات بهدف حماية حياة وصحة الإنسان، والحيوان والنبات حيث نص على المبادئ والأسس التالية:

- يجب أن لا تتجاوز القيود الحد الأدنى الضروري لتحقيق الغرض منها، ويجب أن تستند على المنهج العلمي وإلا يتم الاحتفاظ بها دون دليل علمي كاف.
- الشفافية، بمعنى إخبار الحكومات بعضها البعض بإجراءات الصحة والصحة النباتية قيد الإعداد.
- الالتزام بالمعايير الدولية – إن كانت متوفرة – ومع ذلك يجوز الأخذ بمعايير أكثر تشديداً إذا كانت هناك مبررات علمية لذلك قائمة على تلاشي مخاطر مقبولة دوليا.
- حتى الأعضاء على قبول الإجراءات الخاصة بالصحة والصحة النباتية للدول الأخرى إذا كانت تضمن نفس مستوى الحماية الذي توفره إجراءاتها الخاصة رغم بعض الاختلافات.
- تتم عمليات الضبط، والتفتيش، والمصادقة على الواردات بنفس الإجراءات التي تتم على المنتجات المحلية المماثلة.

يلاحظ أن المبادئ العامة لاتفاق الحواجز الفنية للتجارة TBT تتشابه إلى حد كبير مع ما ورد من اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، ومع ذلك فإن هناك نقاط اختلاف أساسية بين الاتفاقيتين نوضحها فيما يلي:

(١) مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

يقضي اتفاق الحواجز الفنية للتجارة بالالتزام بهذا المبدأ بينما يعطى اتفاق الصحة والصحة النباتية مجال أكثر للتمييز بين مصادر الاستيراد بشرط أن لا يكون ذلك بشكل تعسفي وهذا أمر وارد بالنسبة لاختلاف المناخ ومنع انتشار بعض الأمراض أو الأوبئة من منطقة إلى أخرى.

(٢) المعايير الدولية:

يمنح اتفاق الصحة والصحة النباتية مرونة أكبر في استخدام المعايير الدولية مقارنة باتفاق الحواجز الفنية للتجارة الذي ينص على أنه يمكن اعتماد معيار مختلف (أقل أو أكثر) بشرط أن يكون مستنداً على أساس علمية أو فنية.

كما يجيز اتفاق الصحة والصحة النباتية للدول أن يفرض معايير تزيد عما هو وارد بالمعايير الدولية مع ضرورة أن تكون هناك إرشادات معينة تقوم على أساس تقييم للمخاطر تتمشى مع الأدلة العلمية المتوفرة، ولطرق وعملية الإنتاج ذات العلاقة، ولمدى انتشار أمراض أو أوبئة معينة.

(٣) العناصر الاقتصادية

يجب عند تقييم المخاطر على حياة وصحة الحيوان والنبات الأخذ في الاعتبار العناصر الاقتصادية مثل انتقال وانتشار الأوبئة أو الأمراض أو تكاليف المراقبة أو المكافحة، ومن ناحية أخرى يأخذ في الاعتبار عبء وتكاليف الجهد للحد من المخاطر القائمة.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجب أن يراعى هدف تقليل الآثار السلبية على تدفق التجارة الدولية في الاعتبار الأول، كما أن الإجراء الوقائي يسمح باتخاذ تدابير مؤقتة عند انتشار الأوبئة أو الأمراض بشكل ظاهر وواضح دون أن يكون هناك دليل علمي كاف.

ويتضمن اتفاق الصحة والصحة النباتية تفاصيل أخرى في مجال صحة الحيوان والنبات وترجع عن نطاق موضوع المواصفات والمعايير لسلامة الأغذية.

ثالثا - علاقـة اتفـاقيـتيـ الـحواـجـزـ الفـنـيـ للـتجـارـةـ
والـصـحةـ والـصـحـةـ النـبـاتـيـ بـدـسـتـورـ (ـقـانـونـ)ـ الغـذـاءـ
Codex Alimentarius

تعتبر هيئة الدستور الغذائي العالمي هي الجهة الدولية المسؤولة - منذ عام ١٩٦٢ - عن تطبيق معايير الأغذية وهو برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (روما) ومنظمة الصحة العالمية (جينيف). وقد جاء تأسيسها بالاشتراك بين المنظمتين التابعتين للأمم المتحدة استجابة للأهمية الدولية لموضوع جودة وسلامة الغذاء لحماية المستهلك، ومع اتساع وأهمية التجارة الدولية في مجال الصناعات الغذائية، ومراعاة لطبيعتها الخاصة وآثارها على صحة الإنسان.

تتلخص أهداف هيئة الدستور الغذائي العالمي في حماية صحة المستهلك، وضمان ممارسات عادلة في التجارة الدولية للأغذية، مع تنسيق العمل في مجالات معايير ومواصفات الأغذية، ويعتبر هدف وضع معايير لكافة الأغذية الرئيسية التي تصل إلى المستهلك (خام، ومصنعة، ونصف مصنعة) وهو الدور الرئيسي في عمل هيئة الدستور الغذائي.

ومن ناحية أخرى فإن إقرار اتفاقيتي الحواجز الفنية للتجارة TBT وتدابير الصحة والصحة النباتية SPS ضمن وثائق واتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO، ومع التوسع المستمر لعضوية المنظمة حيث بلغ عدد أعضاؤها ١٣٩ ويطلب العضوية أكثر من ٣٠ دولة أخرى وذلك في نهاية عام ٢٠٠٠... وقد ترتب على الإقرار الدولي بالالتزام بنصوص هذين الاتفاقيتين تأكيد لأهمية عمل هيئة الدستور الغذائي في وضع معايير جودة وسلامة الأغذية حيث يتضمن دستور الأغذية سلسلة من معايير الأغذية، والقوانين وغيرها من القواعد الأخرى المنظمة التي يمكن للدول الاستثناء والاسترشاد بها في تشريعاتها الوطنية وإعداد القواعد الوطنية المنظمة للغذاء.

تعتبر معايير (كوديكس) لجودة وسلامة الأغذية وسيلة للتطبيق العملي للأهداف والالتزامات التي تضمنتها اتفاقيتي الحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، وقد تمكنت الهيئة من إنجاز مواصفات لـ ٤٣ مادة و ٤٢ معياراً مختلفاً للأغذية وكذلك عن تقدير عدد كبير من المستويات القصوى لمخلفات المبيدات الحشرية والعقاقير البيطرية ومستويات المسموح القصوى لملوثات الأغذية.

يهدف اتفاق الحواجز الفنية للتجارة منع استخدام المتطلبات الوطنية لمعوقات للتجارة وهي تغطي كافة معايير المنتجات بما في ذلك جوانب معايير الأغذية، عدا المعايير الأخرى التي يعطيها اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية. إن جوانب معايير التغذية التي يعطيها اتفاق الحواجز الفنية

للتجارة هي: نصوص الجودة، المتطلبات الغذائية، التعبئة والقواعد المنظمة لمحويات المنتج أو أساليب التحاليل، ويقضي الاتفاق على أن تكون القواعد المنظمة أغراضاً مشروعة، وأن أثر أو تكلفة تطبيق المعيار يجب أن تكون متناسبة مع الغرض من المعيار، وتشجيع استخدام المعايير الدولية وإن كانت لم تحدد الهيئات التي تغطيها متطلبات اتفاق الحواجز الفنية على التجارة، بينما تضمن اتفاق الصحة والصحة النباتية إشارة إلى أن هيئة الدستور الغذائي العالمية هي الهيئة المعترف بها لوضع معايير الأغذية الوحيدة، وتعتبر القواعد الوطنية المنظمة التي تأخذ بمعايير كوبiken تستوفي الشروط والمتطلبات التي نصت عليها الاتفاقيتين المشار إليهما.

لقد أدى تزايد عضوية الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، واهتمام تلك الدول بتوع صادراتها وفي مقدمتها الصناعات الخفيفة ومن بين أهمها الصناعات الغذائية إلى اهتمام الدول العربية باتفاقية الحواجز الفنية على التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية ومع تزايد اللوائح الفنية التي تحدد المعايير الإلزامية للصناعات الغذائية، ومع تجاوب الهيئات التنظيمية الحكومية للطلب الجماهيري بتوفير الحد الأدنى من معايير الجودة والسلامة في المنتجات الوطنية والأجنبية التي تطرح في الأسواق دون أن يكون لها آثار سلبية على صحة المستهلكين أو على البيئة.

الهدف الأساس من اتفاقية الحواجز الفنية على التجارة TBT، وتدابير الصحة والصحة النباتية SPS هو حماية مصالح الموردين الأجانب في السوق الوطنية وذلك بعدم وضع معايير للسلع المستوردة تخلق حواجز غير ضرورية للتجارة وبذلك يكون من المصلحة التحقق من أن المعايير الخاصة بالإنتاج والصحة والفحص والمعاينة تتماشى مع المعايير الدولية ووفقا لقواعد الاتفاقيتين. وفي حالة مخالفة ذلك على المصدرین بحث الأمر مع حكوماتهم حتى تتمكن من مناقشته مع الدولة الأخرى عضو منظمة التجارة العالمية وفقا للجانب الإجراءات التي تضمن تعديل اللوائح التي لا تتماشى مع القواعد المتفق عليها.

ولتعزيز استفادة الدول من عضويتها في منظمة التجارة العالمية من الضروري إيجاد قنوات واضحة وفعالة بين رجال الأعمال من القطاعين العام والخاص مع أجهزة حكوماتهم حتى يمكن أن تبحث المشاكل في الإطار التنظيمي وتسوية المنازعات التي تكفلها عضوية منظمة التجارة العالمية.

مع تشجيع توجه الاتفاق نحو مشاركة فعالة في مؤسسات وهيئات التوحيد القياسي على المستوى الدولي، وتتوفر مراكز الاستعلام التي نص على اعتبارها جزء من الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية قدرا كبيرا من المعلومات اللاحقة والمتعلقة بالآتي:

- اللوائح الفنية والمعايير السارية للسلع المختلفة؛
- لوائح الصحة والصحة النباتية؛
- إجراءات المراقبة والتفتيش؛
- إجراءات تقييم المطابقة وتقييم المخاطر.

كما أن الاتفاقيات تشرط نشر المعايير حتى في مراحل الإعداد بحيث تتاح الفرصة لمناقشتها قبل إقرارها وتنفيذها، والهدف من ذلك تأكيد حق الدول في إبداء الملاحظات على تلك المعايير حتى لا تكون حواجز غير ضرورية للتجارة سواء عند تطبيقها لأول مرة أو عند تعديلها، وفي نفس الوقت فإن الحصول والإطلاع على تلك المواصفات والمعايير قبل البدء في عملية التصدير من شأنه أن يعزز الثقة في قدر النفاذ إلى الأسواق العالمية.

الجزء الثالث - حماية الإنتاج المحلي

في ظل اتفاقات التجارة العالمية

يعتبر الهدف الأساسي لاتفاقية الجات منذ إنشاؤها في عام ١٩٤٧ هو تمكين الدول الأعضاء (الأطراف المتعاقدة) من النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى وذلك عن طريق مجموعة من القواعد الخاصة بالمنافسة العادلة التي تطبقها الأطراف المتعاقدة أعضاء منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الالتزامات المحددة التي تقدمها كل دولة عند انضمامها للمنظمة وذلك بربط (تبني) تعريفتها الجمركية لضمان تدفق التجارة الدولية بين الدول الأعضاء.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن القواعد الخاصة بالمنافسة العادلة من شأنها إقامة التوازن ما بين حماية الإنتاج المحلي، وزيادة التجارة الدولية... ولهذا فمن الضروري دراسة اتفاقية الجات من هذه الزاوية التي تتيح حماية مشروعة للصناعات الوطنية خاصة في الدول النامية... خلال جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تأكيد هذا المفهوم حيث تضمنت الوثيقة الختامية مجموعة من المبادئ والاتفاقات التي من شأنها العمل على إقامة التوازن بين مطلب حماية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات خاصة الذي يتمتع بميزة نسبية في التجارة الدولية، وبين حق الدول الأخرى في نفاذ سلعها وخدماتها على أسواق الدول الأخرى.

ويمكن تقسيم وسائل حماية الإنتاج المحلي في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية إلى ما يلي:

القسم الأول: الحماية بالوسائل التعرفية حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال الطرق التالية:

- التعريفة الجمركية والتبويب الجمركي.
- التقييم الجمركي.
- قواعد المنشأ.

القسم الثاني: الحماية بالوسائل غير التعرفية... وأهمها:

- قواعد المنافسة العادلة:
 - الدعم والرسوم التعويضية.
 - الإغراق ومكافحة الإغراق.
 - المواصفات القياسية.

- الاستثناءات التي يسمح بها للدول النامية:
 - استثناءات شرط الدولة الأكثر رعاية.
 - عجز ميزان المدفوعات.
 - فرض قيود جمركية أو غير جمركية لإقامة صناعة أو تربية صناعة قائمة.
 - المشتريات الحكومية.
- القسم الثالث: التجارة في الخدمات**

- تحديد الالتزامات المحددة في قائمة إيجابية تتضمن القطاعات الخدمية وقطاعاتها الفرعية المفتوحة أمام موردي الخدمات الأجانب.
- شروط النفاذ إلى السوق الوطني.
- شروط المعاملة الوطنية.

القسم الأول - الحماية بالوسائل التعرفية

- ١ التعريفة الجمركية، والتبويب الجمركي:

تعتبر التعريفة الجمركية هي الوسيلة الرئيسية المنشورة في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية لحماية الإنتاج المحلي (بالإضافة إلى أنها مورد للميزانية في بعض الدول) وهي الوسيلة للتفرقة بين السلعة المستوردة والمحالية، مع ملاحظة تطبيق مبدأ عدم التمييز الذي يقضي بعدم التفرقة بين مصادر الاستيراد، كما تقضي قواعد التجارة في مجال السلع بتطبيق المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية فور سدادها الرسوم الجمركية أي عدم فرض رسوم أو ضرائب على الواردات وحدها أو التفرقة في قنوات التوزيع في السوق المحلي لصالح المنتجات الوطنية.

وتجدر الإشارة أن جولات المفاوضات التي تمت منذ إنشاء الجات (١٩٤٧) والبالغ عددها سبع جولات تمكنت من تخفيض متوسط عام التعريفة الجمركية وتثبيتها حيث بلغ بالنسبة للسلع الصناعية أقل من ١٠% وللسلع الزراعية ما بين ٣٠-٢٥ وذلك بالنسبة للدول الصناعية الكبرى... أما في جولة أورجواي فقد انتهت بتخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية بنحو ٤٠% وذلك في أسواق الدول المتقدمة وقد تجاوزت نسبة التخفيض في مفاوضات جولة طوكيو السابقة حيث بلغ المتوسط العام لهذا التخفيض ٣٣% في حين أن الدول النامية لم تكن ملتزمة بنسبة معينة للتخفيف، بل أن المبادئ العامة للمفاوضات تتصل صراحة على عدم التزام الدول النامية بما قد يتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وعدم توقع قيام الدول النامية بالالتزام بشرط المعاملة بالمثل.

والخلاصة أن جولة أورجواي في مجال تخفيض التعريفة الجمركية وتثبيتها - بالنسبة للدول النامية لم يحدد لها نسبة تخفيض معينة، بل كانت نتيجة للمفاوضات حالة بحالة ووفقا لظروف كل دولة... فيما عدا بنود التعريفة الجمركية للسلع الزراعية والمنسوجات حيث انتهت الجولة بالتزامات محددة بالتخفيف والتثبيت مع إعطاء المرونة من حيث نسب التخفيض والتثبيت، وفترات زمنية أطول لتنفيذ بالنسبة للدول النامية والأقل نموا.

ويمكن القول أن نتائج جولة أورجواي قد أكدت أنها أسلوب مشروع لحماية الإنتاج المحلي - وبصفة خاصة بالنسبة لدول النامية - بينما يمكن ل الصادراتها إلى الدول المتقدمة الاستفادة من الفرصة المتاحة نتيجة للتخفيف الجمركي الذي تحقق خلال الجولة.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني، وهو التبوب الجمركي فان النظام الدولي الحديث للتبوب الجمركي (النظام المنسق H.S) والذي أخذت به معظم الدول خلال السنوات الأخيرة يعطي فرصة أكبر لتحديد نوعية السلعة ومواصفاتها بدرجة أدق بما يعطي فرصة لوجود تعرية مختلفة للسلعة الواحدة وفقاً لمواصفاتها، ويمكن أن يكون ذلك وسيلة فعالة لحماية السلع الوطنية وتحاشي التهرب الجمركي أيضاً.

٢ - التقييم الجمركي:

تنظم اتفاقية التقييم الجمركي القواعد التي يجب اتباعها عند تقييم البضائع المستوردة وفرض الرسوم الجمركية على الأسعار الحقيقة بما يحول دون التهرب الجمركي وما له من آثار سلبية على حماية الصناعة المحلية.

وخلال جولة أورجواي تم إعادة التفاوض في اتفاق التقييم الجمركي دون الإخلال بالمبادئ العامة في الاتفاق الأصلي، حيث تم تفسير وتوضيح بعض المواد الواردة فيه من واقع الخبرة التي اكتسبتها المجتمع الدولي منذ تطبيق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جولة طوكيو.

ومن الأهمية الإشارة أنه خلال جولة أورجواي أصبح اتفاق التقييم الجمركي من بين مجموعة الاتفاques التي يتعين على الدولة التي ترغب في عضوية منظمة التجارة العالمية أن تقبل تطبيقه، ومن ثم لم يعد الأمر اختيارياً كما كان من قبل، وقد منحت الدول النامية الحق في تأجيل تطبيق أحكام الاتفاق لفترة خمس سنوات من تاريخ سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية بشرط إبلاغ المنظمة بذلك، كما أن من حق الدول النامية طلب برنامج المساعدة بما في ذلك تدريب العاملين، والمساعدة في إعداد تدابير التنفيذ والوصول إلى مصادر المعلومات الخاصة بمناهج التقييم الجمركي.

٣ - قواعد المنشأ:

تحدد هذه القواعد كيفية حساب المكون المحلي والأجنبي في السلعة وأهمية هذا الأمر عند تبادل منح مزايا جمركية بين دولتين أو مجموعة دول، وفقاً للنظام المعتم لمزايا، أو نظام الأفضليات بين الدول النامية، أو بين المزايا التي تمنحها الدول لبعضها البعض بصفة عامة وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية.

كما تؤثر تطبيقات قواعد المنشأ بشكل غير مباشر على قواعد الدعم والإغراء وأسلوب مواجهتها كما سيرد في القسم الثاني.

ونتيجة لما سبق فإن تطبيق قواعد المنشأ من شأنها تعزيز وتدقيق تطبيقات قواعد الجات، وهو يؤثر بشكل مباشر في حماية الإنتاج المحلي الممثل للمنتجات المستوردة.

القسم الثاني - الحماية بالوسائل غير التعريفية

وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي التوصل إليها في مراكش ١٩٩٤ وضعت مجموعة من القواعد التي يمكن للدول اتباعها في سياستها التجارية وذلك لتحقيق التوازن ما بين مطالب الصناعة الوطنية في حماية الإنتاج من المنافسة غير العادلة، ورغبة المجتمع الدولي في تدفق وتنمية التبادل التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية، ويمكن تقسيم هذه القواعد إلى مجموعتين:

- قواعد المنافسة العادلة وتشمل موضوعات الدعم والإغراق وأسلوب مواجهتها والمواصفات القياسية.
- الاستثناءات التي يسمح بها للدول النامية للتحل من بعض الالتزامات وكيفية الاستفادة منها.

قواعد المنافسة العادلة:

وتتناول هذه القواعد الدعم (سياسة حكومية تمكن المصدر من تصدير سلعة بأقل من أسعارها الحقيقة) والإغراق (سياسة شركة بتصدير سلعة إلى سوق معين بسعر أقل من التكلفة)، حيث يعطي الحق في كلا الحالتين للدول في فرض رسم يساوي الضرر الذي حدث للصناعة المحلية نتيجة اتباع السياسة المخالفة للمنافسة العادلة، كما يدخل في نطاق هذه المجموعة من القواعد موضوع المواصفات القياسية.

١ - الدعم والرسوم التعويضية

تتيح اتفاقية الجات إعطاء بعض أنواع الدعم للإنتاج كوسيلة لتشجيع الإنتاج الوطني... إلا أنها تمنع وتعاقب الدعم الذي يؤدي إلى الإضرار بتجارة الدول الأخرى. ويعتبر موضوع الدعم أكثر الموضوعات إثارة للمشاكل والإجراءات الانتقامية التي تقوم بها الدول ضد بعضها البعض خاصة في مجال المنتجات الزراعية... ولهذا هدفت مفاوضات جولة أورجواي إلى وضع ضوابط ومعايير أكثر وضوحاً لتحقيق التوازن ما بين الاتجاهين.

وفيما يلي موجز لما تم التوصل إليه في هذا الشأن:

تعريف الدعم:

وضع اتفاق الدعم والتدابير المقابلة تفسيرا للدعم حيث حدد في ثلاثة أشكال:

١. تقديم الحكومة لمنح، أو قروض، أو مساهمة في رأس المال للمشروع الإنتاجي.
٢. تنازل الحكومة عن إيراداتها كإعفاءات الضريبية.
٣. تقديم الحكومة لخدمات بأسعار أقل أو مجانا مع استثناء خدمات البنية الأساسية.

ونص الاتفاق أن يكون هناك ارتباط تقديم الدعم الحكومي وسلعة محددة أو مشروع معين، وليس إجراء حكومي عام للمشروعات الإنتاجية بصفة عامة.

أشكال الدعم وكيفية مواجهته:

تضمن الاتفاق ثلاثة أنواع من الدعم، وحدد أسلوب مواجهتها:

أ- دعم محظور: ويرتبط بالأداء التصديرى، أو التمييز لصالح استهلاك المنتجات الوطنية ضد المنتجات الأجنبية المستوردة.

وأسلوب مواجهة هذا الدعم هو إلغاء الإجراءات الحكومية التي تؤدي إلى حدوثه وإزالته من السياسة التجارية نهائيا، حتى لو لم يثبت أن هناك ضرر لحق الصناعة الدولى المتضررة من هذا الإجراء.

ب- دعم قابل للشكوى واتخاذ إجراء مقابل: وهو الذي يؤدي إلى أضرار الصناعة أو تجارة دولة أخرى بما يؤثر على نصيبها في التجارة الدولية وقد يمتد إلى سوق دول ثالثة.

وهذا النوع يسمح للدولة المتضررة باتخاذ إجراء مقابل أي فرض رسم تعويضي (يساوي الضرر) ... على أن يثبت الضرر الذي حدث للصناعة الوطنية للدولة المشكورة.

ج- دعم مسموح به: حيث يتتيح الاتفاق أنواع من الدعم للمعاونة في البحث العلمية والتعليم ولا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة البحث الصناعي، أو ٥٠٪ من تكلفة أنشطة تطوير الصناعة وحدد الاتفاق المجالات وأهمها تكاليف الأفراد، والأجهزة والأراضي والاستشارات اللازمة للبحث، وبصفة عامة التكاليف الجارية لموضوع البحث.

كما شمل أيضا الدعم المسموح به المساعدات المقدمة للمناطق التي تحتاج إلى تنمية إقليمية، أو متطلبات البيئة.

وينبغي الإبلاغ عن هذا الدعم واستمراره سنويا، حيث يتم إثبات أنه من أنواع الدعم المسموح به ولا يتخذ ضده أي إجراء.

وقد حصلت الدول النامية على مرونة في تنفيذ الاتفاق أهمها:

- عدم الالتزام بضوابط الدعم المحظور إذا كان يدعم مكونات الإنتاج المحلي.
 - لا يطبق على الدول النامية عقوبة إزالة البرنامج، بل تفرض الرسوم التعويضية كالنوع الثاني.
 - أتاح الاتفاق لدول الأقل نموا، وبعض الدول النامية (يقل فيها الناتج القومي للفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا) ومن بين هذه الدول التي شاركت في مفاوضات جولة أورجواي مصر والمغرب، الحق في عدم الالتزام بالدعم المحظور الخاص بالتصدير.
 - أعطيت الدول النامية بصفة عامة فترة زمنية قدرها ما بين ٥ و ٨ سنوات لتوسيع أوضاعها.
 - عدم فرض الرسم التعويض على الدول النامية صغيرة الحجم والتي لا يزيد مقدار الدعم فيها عن ٢% - ٣% من قيمة السلعة المصدرة أو نصيب صادرات الدولة ٤% من إجمالي الواردات المستوردة وإنهاء التحقيق فورا بالنسبة للدول النامية.
- ولا شك أن الدول النامية يمكنها الاستفادة من مقررات المرونة التي أعطيت في هذا الاتفاق لزيادة قدرتها التنافسية، ومن ناحية أخرى وضع الأساليب والإجراءات لحماية إنتاجها المحلي من تدفق الواردات الأجنبية إلى أسواقها المحلية بأسعار مدمرة.

- ٤ - الإغراق

تفرض رسوم مكافحة الإغراق إذا دخلت السلعة السوق الوطنية بأقل من أسعارها العادلة، وحدد الاتفاق المعايير الخاصة بفرض الرسوم لتكون مقابلة للضرر حتى لا تتسع الدول في استخدامه بما يضر بالأطراف الأخرى.

ويقضي الاتفاق بوجود لوائح تنظيمية داخلية لكل دولة تتمشى مع أحكام وقواعد الاتفاق، وتنظم هذه اللوائح إجراءات التحقيق والتقاضي وكيفية تحديد الرسم التعويضي الذي يفرض مؤقتاً لحين إنهاء الإجراءات التي تسمح للطرف الآخر بتتبع الحالة والدفاع عن الاتهام.

وقد أعطى الاتفاق معاملة خاصة للدول النامية على غرار الدعم، ونص على مراعاة الدول المتقدمة لظروف الدول النامية قبل فرض رسم مكافحة الإغراق وأعطى أيضاً مرونة أكثر للدول صغيرة الحجم في التصدير كما جاء في اتفاق الدعم.

- ٣ - المواصفات القياسية

تناولت اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة موضوع المواصفات القياسية من ناحية التأكيد من أن هذه المواصفات لا تعتبر عائق للتجارة الدولية، ومن ثم فقد وضعت مبادئ لمراعاتها عند وضع هذه المواصفات أهمها:

- المعاملة الوطنية: بمعنى أن تكون المواصفات بالنسبة للسلع المستوردة هي نفسها التي تطبق على المنتجات الوطنية المماثلة.
- عدم التمييز: والمقصود بذلك أن تطبق المواصفات القياسية على السلع المستوردة دون تمييز بين مصادرها المختلفة بحيث لا تفرق بين مصدر وآخر.

وخلال جولة أورجواي تم التوصل إلى اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية والصحية النباتية بالنسبة لقطاع الزراعة الذي يمثل أهمية خاصة ل الصادرات الدول النامية.

ويقضي كلاً من الاتفاقيات المشار إليها بإبلاغ سكرتارية الجات المواصفات والقواعد الفنية التي تضعها كل دولة عند الاستيراد، كما أعطيت مرونة للدول النامية في هذا الموضوع.

من حيث عدم تمكينها من استخدام المواصفات الدولية إذا تعارض ذلك مع ظروف التنمية وعوامل التشغيل ومن ثم يمكن لهذه الدول أن تطلب استثناءات مؤقتة من بعض هذه القواعد.

وبذلك يمكن لأي دولة أن تضع قواعد للمواصفات القياسية للسلع الصناعية وقواعد لحماية منتجاتها الزراعية من الضرر من القواعد المشار إليها، وتطبق هذه القواعد بغرض حماية المستهلك والصناعة الوطنية من استيراد منتجات ذات مستوى متدنى جودة وسعرًا.

الاستثناءات التي يسمح بها للدول النامية:

ترتبط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التزامات، وتعطي حقوق لكافة الأطراف المتعاقدة فيها، ومن الأهمية الإشارة إلى أن معظم هذه الاتفاقيات وضعت عدة مستويات للالتزامات (دول متقدمة، دول نامية، دول أقل نموا...) وتعدي الأمر في بعض الاتفاقيات إلى تحديد فئة معينة من الدول ذات ناتج قومي منخفض... الخ) بينما تتساوى كافة الدول في الحقوق التي تمنحها الاتفاقية. وفي موضوع حماية الإنتاج المحلي يوجد عدد من هذه الاستثناءات التي يمكن الاستفادة بها في هذا الشأن:

١- استثناءات شرط الدولة الأكثر رعاية

يمكن للدول النامية أن تمنح لبعضها البعض تفضيلات جمركية في إطار اتفاق يسمح بإقامة تجمع إقليمي بينها بحيث لا تطبق هذه الامتيازات على الدول الأخرى أعضاء الاتفاقية. وفي هذا المجال يجب إعادة النظر في سياسات التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتكون وسيلة لحماية الصناعات المنافسة وخاصة الوليدة منها في توسيع نطاق وحجم السوق المحلي بحيث تتمكن بعد فترة زمنية محددة من الانطلاق نحو العالمية.

وفي هذا المجال أيضاً تمنح الدول الصناعية الكبرى مميزات لبعض السلع المستوردة من الدول النامية تخفيضات جمركية لا تستفيد منها الدول المتقدمة الأخرى (النظام المعمم للمزايا GSP)، وهذه الميزة يجب تعظيم الاستفادة منها بالاستخدام الأمثل لما تتيحه من فرص حقيقة للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

٢- عجز ميزان المدفوعات

تسمح الاتفاقية للدول النامية بالتحلل المؤقت من التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية خاصة في السلع المرتبطة عند إقامة أو تمية صناعة وطنية أن يكون ذلك في خلال فترة محددة، وأن يتم تعويض أي طرف متضرر بربط سلعة أخرى لهم الأطراف المتضررة كما يمكن أن تفرض أيضا حصص كمية مؤقتة لسلعة أو أكثر بشرط أن لا يكون هذا الإجراء حظر كامل مع الالتزام بالتخفيض التدريجي له بحيث يزال بعد ذلك نهائيا.

ويشترط لاتخاذ مثل هذه الإجراءات أن تكون هناك حالة عجز حقيقة في ميزان المدفوعات، حيث تدخل الدولة في مشاورات في إطار لجنة ميزان المدفوعات بمنظمة التجارة العالمية لإيضاح الصعوبات التي تواجهها واقتراح الحلول من جانبها وفقا لما تتيحه الاتفاقية. وبحيث لا تزيد الإجراءات الجديدة عما هو ضروري لمنع أو تدهور احتياطي النقد الأجنبي بالدولة... أو تكوين احتياطي كاف للدول التي ليس لديها هذا الاحتياطي.

وتسمح الاتفاقية للدول النامية التي تجد الحاجة إلى إقامة صناعة جديدة أو توسيع صناعة قائمة إلى فرض رسوم جمركية أو قيود جمركية بشكل مؤقت.

المشتريات الحكومية:

يسمح للدول خاصة النامية منها التي لم تتضم إلى اتفاق المشتريات الحكومية (وهو من بين الاتفاقيات الجماعية الاختيارية) أن توجه مؤسساتها وهيئاتها الحكومية بفضيل المنتج الوطني عن الأجنبي خاصة للصناعات النامية منها، ويعتبر هذا وسيلة فعالة لتشجيع الصناعات الوطنية في أطوارها الأولى لحين تعاظم قدرتها على المنافسة العالمية.

القسم الثالث – التجارة في الخدمات

تناول القسمان الأول والثاني وسائل حماية الإنتاج الوطني من السلع، أما فيما يتعلق باتفاقية التجارة في الخدمات نوضح ما يلي:

أولاً: من بين أهم الاختلافات الجوهرية بين التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات هو إمكانية فرض الرسوم الجمركية على السلع بعكس الخدمات التي يصعب التحكم في منافذ انسيابها وحركتها من دولة أخرى ولنعدد وسائل توريد الخدمة، وينتتج عن هذا الاختلاف الجوهرى بين طبيعة انتقال السلعية والخدمة عدم إمكان تطبيق الوسائل التعريفية المشار إليها سابقاً بالنسبة للخدمات، ومن ثم أقر الاتفاق أسلوب تحديد النفاذ إلى السوق ومعاملة الوطنية في جداول التزامات الخدمات.

ثانياً: اتفاق التجارة في الخدمات، يختلف عن الاتفاques السلعية من ناحية أنه يرفق به جدول الالتزامات المحددة وهي عبارة عن قائمة إيجابية تتضمن القطاعات والقطاعات الفرعية التي تلتزم الدولة بتحريرها أمام موردي الخدمة الأجانب وبالشروط والقواعد المحددة بهذه الجداول على النحو التالي:

١- تنص المادة ١٦ من اتفاق الخدمات على تقديم كل دولة لجدول التزاماتها المحددة الذي يتضمن التدابير الخاصة بالتنفيذ إلى السوق الوطني كاملاً أو جزء منه حيث يمكن وضع المعايير التالية:

- (أ) الحد من عدد موردي الخدمات الأجانب سواء على شكل حصة عدبية، أو احتكارات، أو موردين وحيدين.
- (ب) الحد من مجموع العمليات أو الأصول الخدمية على شكل حصة عدبية.
- (ج) الحد من مجموع عدد العمليات الخدمية أو مجموع كمية المخرجات الخدمية.
- (د) الحد من مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز توظيفهم في قطاعات معينة أو الذين يعتبرون ضروريين لتوريد خدمة محددة على شكل حصة عدبية.

وفي الحالات الأربع السابقة يجوز إجراء اختبارات الحاجة الاقتصادية Economic Needs Test

- القيود أو الشروط الخاصة بالكيان القانوني للمنشأة التي يجب مراعاتها من الموردين الأجانب (كالمشروع المشترك أو خلافه).
 - الحد من مشاركة رأس المال من خلال تحديد نسبة قصوى لملكية الأجنبية للأسهم أو قيمة إجمالية للاستثمارات الأجنبية الفردية أو الكلية.
- ٢ كما تنص المادة ١٧ من اتفاق الخدمات الخاصة بالمعاملة الوطنية على توفير معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يوفرها لأمثالها من الخدمات وموردي الخدمات الوطنيين بالشروط والأوضاع المحددة في جدول التزاماته.

ويعني ذلك إمكانية التفرقة بين موردي الخدمات الأجانب والوطنيين في المعاملة الوطنية بشرط أن يدون هنا الاختلاف في خانة المعاملة في خانة المعاملة الوطنية بجدول الالتزامات.

بالإضافة إلى ما سبق إيضاحه من إمكانية تحديد شكل وحجم الدخول إلى السوق الوطني مع مراعاة أن إغفال أو عدم تدوين أي قيود أو شروط يعني عدم الرغبة في وضع شروط وبذلك تتحقق المساواة بين موردي الخدمة الأجانب والوطنيين.

ومن الأهمية الإشارة أن المادة الثالثة عشر من اتفاق الخدمات تنص على استثناء ما يتم الالتزام به في الجداول المحددة للدول الأعضاء بالنسبة للمشتريات الحكومية من الخدمات، ويعني ذلك إمكانية تفضيل المؤسسات والهيئات الحكومية لموردي الخدمة الوطنيين.

ومن المقرر أن تبدأ مفاوضات بعد عامين من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أي في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧) بين أعضاء المنظمة بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات.